

على الغلاف

تقدم لـ «الشعبويين» بلا سيطرة: الانتخابات تعصف الشرخ الأوروبي

قد يُمثي قادة الإتحاد الأوروبي أنفسهم، بعد ظهور نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، ببقاء الحزب «الشعبي الأوروبي» و«الاشتراكيون الديموقراطيون» في صدارة القوى المؤلّفة للبرلمان. لكن هذا الارتياح يبقى منقوصاً، في ظل واقع أن هاتين القوّتين فقدتا قدرتهما على تشكيل أغلبية بمفردهما من أجل إمرار نصوص تشريعية.

يُقي الحزب «الشعبي الأوروبي» (يُعين مؤيد أوروبا) القوة الأولى، إلا أنه شهد تراجعاً كبيراً ليشغل 179 مقعداً مقابل 216 قبل الانتخابات، لكن ذلك لم يمنع قادة هذه الكتلة من المطالبة بأن يتخرس زعيمهم مانفريد فيبر، المحافظ الخبير للجدل، المفوضية الأوروبية، الأمر الذي قابلته «الاشتراكيون الديموقراطيون» (150 مقعداً مقابل 185 في الدورة السابقة) بالرفض، ما يندّر بمفاوضات طويلة

وشاقّة في السباق على المناصب الأساسية في المؤسسات الأوروبية. ومن أجل مواجهة المذّ الشعبي الأخرى الذي اجتاحت البرلمان الأوروبي، باتت تحتّم على هاتين القوّتين مشاورّة دعاة حماية البيئة، الذين ارتفع عدد مقاعدهم من 52 إلى سبعين، بفضل النتائج الجيدة التي سجلوها في فرنسا وألمانيا، والليبراليين بمن فيهم حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذين حصلوا على 107 مقاعد مقابل 69 في البرلمان السابق.

لكن هذه المشاورات المنظرّة تخفي خسارات على مستوى آخر لماكرون وغيره من قادة التكتّل، الأكثر تماسكاً بتعميق الحنء الشعبي الحاكم، وبحقّق شهادت حزبايما تراجعاً أمام اليمين المتطرف، فقد خسر الرئيس الفرنسي السجى الديموقراطي، وحده تراجع سبع نقاط إلى 22,6%، فيما لم يحقق مارين لوين، في نتيجة يمكن أنّ تُؤثّر

15% من الأصوات، متراجعين بأكثر من 11 نقطة، أما «الخضر» فضاعفوا نتيجتهم السابقة ليخالوا 20,5%، فأرضين أنفسهم القوة السياسية الثانية في البلاد.

إيطاليا، أحكم الرجل القوي في

أحكم مانيو سالفيني قبضته على الحكومة الشعبية الحاكمة في إيطاليا

السياسة مانيو سالفيني قبضته على الحكومة الشعبية الحاكمة، بحصول حزب «الرابطة» على الصدارة، فيما تراجعت أصوات حليفته «حركة خمس نجوم» إلى 17%، وفق نتائج شبه نهائية.

بناءً على هذه الأرقام، دعا التجمع

المقابلة

ألان غريش

- نتائج الانتخابات الأوروبية ستزيد شكك الاتحاد
- صعود اليمين المتطرف، يعكس رفضاً للنيلبرالية وذعراً هوياتياً
- ليس لدى الخضر برنامج سياسي شامل

أوروبا في أزمة. هذا أول ما تُؤشر عليه نتائج انتخابات ال26 من أيار/ مايو باعتقاد آلان غريش: «هناك تفكك متزايد لأوروبا. لقد أظهرت نتائج التصويت اختلاف الأوضاع من بلد أوروبي إلى آخر، وفقدان أحزاب يسار ويمين الوسط صدقيتها، وانخفاض نسبة التصويت لمصلحتها في عدة دول، وبيرون قوى سياسية تُعدّ بديلة لتلك التقليدية، كحزب الخضر، التي عادة ما تحصل على تصويت أفضل على المستوى الأوروبي العام منه على المستوى الوطني الاجتماعي، الذي بمحاولته الإمساك بالوسط لم يعد بقادر على تقديم أي بدائل حقيقية للناخبين. لكن هذه النتيجة المشظية، بمجملها، اكتسب على الساحة البريطانيّة إبعاداً أوسع بالنظر إلى الأزمة السياسية والدستورية الخائفة التي تعيشها البلاد، في الوقت الذي تواجه فيه استحفاً دقيقاً بشأن «بريكست» خلال خمسة أشهر.

«فالمحافظون» الذين لا يزالون نظرياً مسكّين بالأغلبية في مجلس العموم، يتعين عليهم إجراء انتخابات داخلية لاختيار خليفة للمستقلة تريبرا ماي، ولا شك في أن تأييد الناخبين لحزب «بريكست» سيدفع هؤلاء المرشّحين إلى تبني مواقف صقورية، قد تنتهي بأن يفقد أحدهم بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي بغير اتفاق، وهو أمر كارثي للاقتصاد على المدين القصير والمتوسط، كما سيسبب بتقوية دعاوى الانفصال في الأقاليم الساعية إلى الاستقلال عن حكم لندن، في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وحتى في ويلز، وقد يفتح شهية المملكة الإسبانية لاسترداد جبل طارق.

إلا أن ذلك ليس كافياً أيضاً، فننظير الانتخابات الداخلية لحزب «المحافظين» سيستغرق بعض الوقت، الذي لا يمتلكه أحد، ذلك أن الرئيس الجديد لن يُعرف فعلاً قبل نهاية تموز/ يوليو، وستبّعين أحد جناحي قاعدة الحزب، الطبقة الوسطى في المراكز الحضرية الكبرى مثل لندن ومانشستر التي تريد البقاء في فضاء الإتحاد الأوروبي، والطبقة العاملة في الأطراف والأيراف، ولا سيما في شمال ووسط إنكلترا التي تؤيد «بريكست» متأثرة



إجراها وليد شرارة

ذلك أسباب أوروبية خاصة؟ «هذا الصعود يعكس رفضاً للسياسات الاقتصادية النيولبرالية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي منذ أكثر من عشرين عاماً. هذا الرفض يفسر أيضاً التصويت لمصلحة الخضر. يُنظر للاتحاد الأوروبي على أنه مؤسسة فوق قومية تتبع سياسات لا تتلاءم مع مصالح الشعوب، خصوصاً أن فتح الأسواق بشكل كامل ودون أدنى قيود أو ضوابط يتناقض مع هذه الأخيرة. هذا ما يقوله ترامب أيضاً في الولايات المتحدة. لقد تهاوت تماماً وعلى المستوى العالمي فرضية أن المزيد من الانفتاح ومن التجارة هو الحل للمشكلات الاقتصادية. نحن إذاً أمام رفض واضح للسياسات النيولبرالية، لكن السؤال هو عن مدى فاعلية الحل القائم على الدفاع عن المصالح الوطنية لكل بلد على حدة، والذي ينادي به أمثال ترامب ويولسوتارو. السبب الآخر لهذا الصعود الاقتصادي واجتماعي نتيجة لأعيانها المخترضة على السيلدان التي تستقبل المهاجرين، بل مصدر تهديد للهوية، لأن غالبية هؤلاء من المسلمين، ما يؤدي إلى انتشار اطروحات من نوع الاستبداد الكبير، أي استبدال القادامين الجدد بالسكان الأصليين الأوروبيين. لا يهّم إن كان دمج المهاجرين في بلد كالألمانيا، وهو الذي استوعب العدد الأكبر منهم عندما بلغت موجة الهجرة حدها الأقصى عام 2015، قد حصل بشكل جيد. التصور المنفصل عن الواقع، الذي أسهمت في ترويجه وسائل الإعلام وحملات الإسلاموفوبيا المستمرة، نجح في إشاعة مناخات خوف يستغلها سياسيون من اليمين واليسار للمزايدة الأحزاب اليمينية ويسارية عملياً بتبني قسم كبير من خطابها، ما زاد من صدقيته عند الراي العام».

«للتتابع النتائج التي تحقّقها القوى السياسية في الانتخابات الأوروبية المصلحة اليمين المتطرف، فإن معدل المشاركة المرتفع في الانتخابات الأوروبية يظهر تمسكاً جدياً بأوروبا من قبل الناخبين، وحتى الأحزاب القومية، كحزب فكتور أوربان في المجر، لن تخرج من أوروبا، لأن مكاسب البقاء فيها أهم من تلك الناجمة عن الخروج منها. الإشكال هو أن البناء الأوروبي أفضى إلى نشوء شبكة ضخمة من المصالح والعلاقات المتداخلة، وكذلك من القيود، يجعل اعتماد سياسة يسارية من داخله أمراً بالغ الصعوبة، حتى غريش.

بالدعاية المكثّفة للصحافة والإعلام اليميني ضد المهاجرين والمسلمين، وهو رفضٌ دفع بالكثير من كوادر الحزب نفسه إلى التصويت تكتيكيّاً للأحزاب الأخرى.

نتيجة التصويت في بريطانيا توازت في ما يبدو مع مزاج الناخبين عبر القارة الأوروبية الذين عاقبوا الأحزاب الحاكمة والوسطية لمصلحة تيارات اليمين الشعوي الصاعدة، ومنحوا دعماً قوياً لـ«الخضر» و«المحومين» من أداء باهت لليسار الاجتماعي، الذي بمحاولته الإمساك بالوسط لم يعد بقادر على تقديم أي بدائل حقيقية للناخبين. لكن هذه النتيجة المشظية، بمجملها، اكتسب على الساحة البريطانيّة إبعاداً أوسع بالنظر إلى الأزمة السياسية والدستورية الخائفة التي تعيشها البلاد، في الوقت الذي تواجه فيه استحفاً دقيقاً بشأن «بريكست» خلال خمسة أشهر.

«فالمحافظون» الذين لا يزالون نظرياً مسكّين بالأغلبية في مجلس العموم، يتعين عليهم إجراء انتخابات داخلية لاختيار خليفة للمستقلة تريبرا ماي، ولا شك في أن تأييد الناخبين لحزب «بريكست» سيدفع هؤلاء المرشّحين إلى تبني مواقف صقورية، قد تنتهي بأن يفقد أحدهم بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي بغير اتفاق، وهو أمر كارثي للاقتصاد على المدين القصير والمتوسط، كما سيسبب بتقوية دعاوى الانفصال في الأقاليم الساعية إلى الاستقلال عن حكم لندن، في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وحتى في ويلز، وقد يفتح شهية المملكة الإسبانية لاسترداد جبل طارق.

إلا أن ذلك ليس كافياً أيضاً، فننظير الانتخابات الداخلية لحزب «المحافظين» سيستغرق بعض الوقت، الذي لا يمتلكه أحد، ذلك أن الرئيس الجديد لن يُعرف فعلاً قبل نهاية تموز/ يوليو، وستبّعين أحد جناحي قاعدة الحزب، الطبقة الوسطى في المراكز الحضرية الكبرى مثل لندن ومانشستر التي تريد البقاء في فضاء الإتحاد الأوروبي، والطبقة العاملة في الأطراف والأيراف، ولا سيما في شمال ووسط إنكلترا التي تؤيد «بريكست» متأثرة

بالدعاية المكثّفة للصحافة والإعلام اليميني ضد المهاجرين والمسلمين، وهو رفضٌ دفع بالكثير من كوادر الحزب نفسه إلى التصويت تكتيكيّاً للأحزاب الأخرى.

نتيجة التصويت في بريطانيا توازت في ما يبدو مع مزاج الناخبين عبر القارة الأوروبية الذين عاقبوا الأحزاب الحاكمة والوسطية لمصلحة تيارات اليمين الشعوي الصاعدة، ومنحوا دعماً قوياً لـ«الخضر» و«المحومين» من أداء باهت لليسار الاجتماعي، الذي بمحاولته الإمساك بالوسط لم يعد بقادر على تقديم أي بدائل حقيقية للناخبين. لكن هذه النتيجة المشظية، بمجملها، اكتسب على الساحة البريطانيّة إبعاداً أوسع بالنظر إلى الأزمة السياسية والدستورية الخائفة التي تعيشها البلاد، في الوقت الذي تواجه فيه استحفاً دقيقاً بشأن «بريكست» خلال خمسة أشهر.

«فالمحافظون» الذين لا يزالون نظرياً مسكّين بالأغلبية في مجلس العموم، يتعين عليهم إجراء انتخابات داخلية لاختيار خليفة للمستقلة تريبرا ماي، ولا شك في أن تأييد الناخبين لحزب «بريكست» سيدفع هؤلاء المرشّحين إلى تبني مواقف صقورية، قد تنتهي بأن يفقد أحدهم بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي بغير اتفاق، وهو أمر كارثي للاقتصاد على المدين القصير والمتوسط، كما سيسبب بتقوية دعاوى الانفصال في الأقاليم الساعية إلى الاستقلال عن حكم لندن، في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وحتى في ويلز، وقد يفتح شهية المملكة الإسبانية لاسترداد جبل طارق.

إلا أن ذلك ليس كافياً أيضاً، فننظير الانتخابات الداخلية لحزب «المحافظين» سيستغرق بعض الوقت، الذي لا يمتلكه أحد، ذلك أن الرئيس الجديد لن يُعرف فعلاً قبل نهاية تموز/ يوليو، وستبّعين أحد جناحي قاعدة الحزب، الطبقة الوسطى في المراكز الحضرية الكبرى مثل لندن ومانشستر التي تريد البقاء في فضاء الإتحاد الأوروبي، والطبقة العاملة في الأطراف والأيراف، ولا سيما في شمال ووسط إنكلترا التي تؤيد «بريكست» متأثرة



دعا التجمع الوطني، إلى تشكيل مجموعة قوية، تضم المشكّكين بالاتحاد الأوروبي (أ ف ب)

اثنان من زعمائه سياسة كورين علناً، مطالبين بإعادة نظر فورية في موقف الحزب من «بريكست»، وقد أعلن النتائج إنه «باتت واضحة لإخراج المملعة المتحددة من موقف الناخبين له، بوصفه الحزب الأوضح في معارضته «بريكست». وهي قالت فور إعلان النتائج إنه «باتت واضحة أهمية إجراء استفتاء شعبي ثان للخروج من الكارثة التي تركتنا فيها حكومة ماي». كذلك، ساد مزاج من الإنهاج أجواء حزب «الخضر»، الذي حقق أفضل نتيجة له في تاريخه في المملكة المتحدة بحصوله على 12% من أصوات الناخبين، أهلتة للحصول على سبعة مقاعد في ستراسبورغ، ليصبح رابع أكبر حزب في البلاد مطيحاً «المحافظين» إلى المركز الخامس.

عمّالياً، فشل قيادة الحزب الأكبر أوروبا من حيث عدد الأعضاء في الحصول على أكثر من 14% من مجموع الأصوات، فتح الباب مجدداً أمام الحزب داخل الحزب بين التيار اليساري الممثل بزعيم الحزب جيريمي كورين، وتيار اليمين من أتباع رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، الذي انتقد

بالغليبتهم عن حزني «المحافظين» (الحاكم) الذي بالكاد حصل على 9%، والعمّال (المعارض) - 14% -، وهما الحزبان اللذان استمرّا، خلال السنوات الثلاث الماضية، في اتخاذ مواقف وسطية دخلت النظام السياسي البريطاني بمجمله في أزمة دستورية خانقة.

ورغم الخسارة الفاجحة التي تلقاها «العمّال»، فإن الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات كان الحزب الحاكم، إذ تلقى «المحافظون» أسوأ نتائج حصلوا عليها منذ عام 1832، ولم يعد يمثلهم في ستراسبوغ (مقر البرلمان الأوروبي) سوى ثلاثة نواب، ولا شك في أن الأداء الموهل في السوء لولا تبريرا ماي - المستقلة الآن - وفشلها في تخفيف «بريكست» بعد 1000 يوم رغم المهل المتجددة، كان دافع ناخبي الحزب لهجره، والتصويت لمصلحة حزب يميني آخر، ذلك أن غالبية المؤيدين انتقلوا إلى تأييد حزب «بريكست» حديث النشأة

واستثناء العاصمة لندن (التي تقدّم فيها الليبراليون الديموقراطيون واسكتلندا (التي تقدّم فيها الحزب القومي الاسكتلندي، المعارض لـ«بريكست») وأيرلندا الشمالية التي ستعلن نتائج التصويت فيها اليوم، فإن هذا السيناريو تكرر بحذافيره في كل القطاعات الانتخابية الأخرى، الأمر الذي أهدي نايجل فاراج - مؤسس حزب «بريكست» - فوزاً صريحاً على كل الأحزاب الأخرى، حاصداً مجموع أصوات أكثر من مجموع أصوات «العمال» و«المحافظين»، معاً إضافة وربما إجراء استفتاء شعبي جديد، بينما صوتت ال45% المتبقون لأحزاب تدعم تنفيذ «بريكست»، ولو من غير اتفاق مع بروكسل.

وقد سيطرت مسألة الـ«بريكست»، حصرياً، على طريقة التصويت من دون أي قضايا سياسية أو اجتماعية أخرى، واختار الناخبون من الجانبين سياسات شديدة الضوح مؤيدة أو معارضة بنتائجها، فتمتحو حزب «بريكست» الذي تمّ تأسيسه قبل أسابيع قليلة بـ32% من الأصوات، وحزب «الليبراليين الديموقراطيين» (المعارض لـ«بريكست») بـ21% منها، و«الخضر» (المعارض أيضاً لـ«بريكست») بـ12، مُغرّضين

انقسمت اصوات الناخبين البريطانيّين مجدداً في شأن العلاقة مع الإتحاد الأوروبي (بريكست)، في أحدث جولة من الانتخابات الأوروبية جرّت الاسوم الماضي، وتمرّض الحزبان الكبيران في البلاد، «المحافظون» و«العمّال» لمصلحة الحزبان الصغرى والحديثة التأسيس، وهي نتيجة لا تساهد المملكة على حسم أزمة سياسية ودستورية خانقة تعيشها

بعد إعلان نتائج الانتخابات ل73 فمعداً مخصصة لبريطانيا في البرلمان الأوروبي، بدأ واضحاً أن الناخبين الغاضبين من أداء الحزبين الكبيرين في ما يتعلق بإدارة ملف «بريكست» خلال الفترة الماضية، حولّوا هذه الجولة إلى استفتاء جديد في شأن موقفهم من ذلك الملف الشائك. وإذا كان يمكن قراءة النتائج على هذا المبدأ، فإن 55% من الناخبين في بريطانيا أبدوا أحراباً تدعم الإحتفاظ بعضوية الإتحاد الأوروبي، وربما إجراء استفتاء شعبي جديد، بينما صوتت ال45% المتبقون لأحزاب تدعم تنفيذ «بريكست»، ولو من غير اتفاق مع بروكسل.

وقد سيطرت مسألة الـ«بريكست»، حصرياً، على طريقة التصويت من دون أي قضايا سياسية أو اجتماعية أخرى، واختار الناخبون من الجانبين سياسات شديدة الضوح مؤيدة أو معارضة بنتائجها، فتمتحو حزب «بريكست» الذي تمّ تأسيسه قبل أسابيع قليلة بـ32% من الأصوات، وحزب «الليبراليين الديموقراطيين» (المعارض لـ«بريكست») بـ21% منها، و«الخضر» (المعارض أيضاً لـ«بريكست») بـ12، مُغرّضين